فشل اقتصادي دولي في العودة إلى طريق مستدام للنمو بعد أزمة 2008

«الكويتية - الصينية»: النمو الصيني لن يشهد هبوطاً حاداً

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية يعتمد استقرار الاقتصاد العالمي بشكل كبير على الصين، حيث فشل العالم بالعودة إلى طريق مستدام للنمو من بعد أزمة عام 2008. ففي هذه الفترة، شهدت الاقتصادات العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تقلصا في النمو لم تتعافى منه إلا بشكل بسيط. بينما أصبحت الصين، وهي ذات ثاني أكبر اقتصاد في العالم، واحدة من الحوافز القليلة للنمو الاقتصادي العالمي. فقد ساهم نموذج النمو الصيني المعتمد على الاستثمار بالحفاظ على الأسعار العالمية عالية، مما سمح للعديد من الدول المصدرة بتفادي أسوأ سنوات الانكماش، مع تحقيق أداء مقبول نسبيا.

وأضاف التقرير إلا أن الصين كانت تخلق التوترات الداخلية، بسبب نظامها المالي المغلق الذي سبب فقاعة أسعار العقار، وقطاع صيرفة الظل العويص، ومشاكل أخرى متعلقة بإعادة الاستثمار. وحاليا تسلط الأضواء العالمية على الصين حيث أن أي أزمة في الصين قد تتسبب بأزمة جديدة في العالم. ومع إجماع الاقتصاديين بأن احتمالات الوصول لمستوى النمو السابق باتت ضئيلة جدا، فإن السؤال الأهم هو هل ستقدر الصين على أن تهبط بنموها تدريجيا أم أنها ستشهد هبوطا حادا سريعا؟ وأشار تبين مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخيرة أن الصين قادرة بشكل جيد على الانخفاض بالنمو تدريجيا. وقد عبر العديد من المحللين عن شكوكهم حول جدوى الاعتماد على البيانات الصينية إلا أنه من المقبول إجمالا اعتبارها مؤشر لتوجه الاقتصاد. فقد تم الإعلان عن أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي الأخيرة في الأسبوع الماضي، والتي بينت أن الاقتصاد قد نما في الربع الثالث من عام 2013 ليصل إلى 7.8 في المئة على أساس سنوي، بعد أن كان 7.5 في المئة في الربع السابق. وتشير بيانات أخرى من شهر سبتمبر إلى معدل نمو ثابت. أما مؤشر مبيعات التجزئة، الذي يعتبر مؤشرا جيدا للاستهلاك، فقد انخفض من معدل نمو 13.4 في المئة إلى 13.3 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر. وعلى نفس النمط، ارتفعت الاستثمارات الثابتة بمعدل أبطأ من الشهر السابق، حيث بلغت 20.2 في المئة بعد أن كانت 20.3 في المئة في أغسطس. ويؤكد على هذا التوجه مؤشر الإنتاج الصناعي. وبالنظر إلى هذه البيانات سويا نجد أنه ليس هناك دليل على قرب سقوط الاقتصاد الصيني.

وتابع يمكننا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد - معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. ويقيس مكتب الإحصاء الوطني في الصين، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، الناتج على حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: القطاع الأولي أو قطاع الإنتاج، والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، أو بطريقة الإنفاق، الذي يتضمن الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. وتشكل الاستثمارات ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وهي مؤشر اقتصادي جيد لمتابعة قطاع استثمارات الأصول الثابتة، الذي تمثل فيه قطاعات العقار والصناعة أكبر الأجزاء. كما أن مبيعات التجزئة هي أدق مقياس لمتابعة التغيرات في أنماط استهلاك الأفراد.

من غير المتوقع أن تشهد الصين انخفاضا حادا في النمو. لكن يجب على كل من السلطات الصينية والمستثمرين العالميين أن لا يقعوا في خطأ الرضا عن الوضع الحالي. فالنظام الحالي القائم على استخدام الموارد المالية لتحفيز الاستثمار في القطاعات التي تختارها الدولة غير مستدام. وهذا يرجع أولا لكون هذه الأموال تستخدم في شركات القطاع الحكومي الأقل كفاءة بينما تدفع الحاجة الملحة للتمويل شركات القطاع الخاص إلى الدخول في نظام مالي موازي يرتفع فيه سعر الفائدة من خمس إلى عشر مرات، مما يشكل عبئا ماليا ضخما. ويرجع ثانيا إلى أن الاستثمارات يتم استخدامها لخلق تنافسية وهمية في قطاع الصادرات، الذي لن يتمكن من المحافظة على التنافسية على المدى المتوسط. وحتى الآن، حافظت الصين على تنافسية الشركة المصدرة عن طريق التمويل قليل التكلفة ورخيص العمالة. وكما أشرنا سابقا، التمويل قليل التكلفة يفتقد الكفاءة والاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، العمالة لم تعد رخيصة كالسابق بحسب مقاييس المنطقة. وسيكون التحول من هذا النظام عملية صعبة ومؤلمة. فهذا يعني أن النمو سيكون أقل وأن هناك العديد من التغيرات في الهيكل التنظيمي القائم حاليا، والتي ستجد بدورها رفضا كبيرا ممن هم داخل النظام. وتعلم الحكومة بهذا، بينما اختارت أن تبقي الاستثمارات تتدفق على المدى القصير، لتفادي الانخفاض الحاد في النمو، مع إجراء الإصلاحات تدريجيا. وسيتناول الاجتماع القادم للجنة المركزية للحزب الشعبي هذا الموضوع لمناقشة ما يمكن توقعه في هذا الشأن. وتناقش اللجنة عدة مواضيع وإصلاحات في الوقت الحالي، منها إعادة هيكلة نظام تأسيد لتنفيذ الطلبيات الصغيرة، وتحرير أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة، وتسهيل القوانين الخاصة برأس المال، وتيسير سياسة الطفل الواحد وغيرها الكثير. فبيانات الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والاستهلاك، كلها تشير إلى أن النمو الصيني مستقر، لكن استدامته ستعتمد بشكل كبير على تطبيق هذه الإصلاحات في المستقبل القريب. فإذا ما فشلت الصين سيتحمل العالم عواقب فشلها. فعلى سبيل المثال، ستضطر دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحمل انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه، مما سيترتب عليه إرهاق للموازين المالية لهذه الدول.

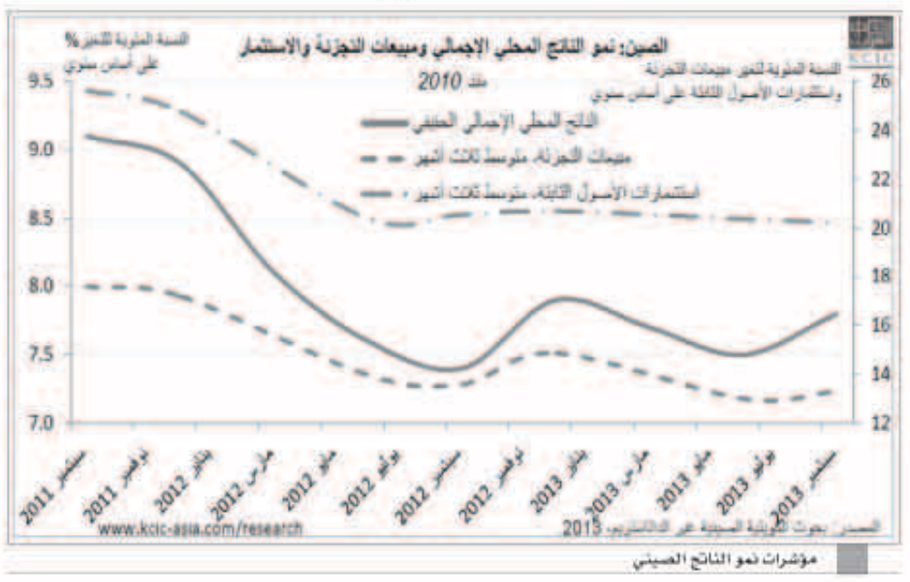

مؤشرات نمو الناتج الصيني

«دبي الأولى» تتحول من الخسارة إلى الربحية

أعلنت شركة دبي الاولى - إحدى شركات المزايا القابضة - عن نتائجها المالية للاشهر التسعة الاولى من العام 2013، وذلك في أعقاب إجتماع مجلس الادارة الذي عقد يوم الخميس الموافق 24 أكتوبر. وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي الاولى للتطوير العقاري إبراهيم الصقعبي أنه وبفضل من الله فقد تمكنت الشركة من التحول من الخسارة إلى الربحية، وذلك في أعقاب جهود كبيرة بذلتها إدارة الشركة خلال الاشهر الماضية، حيث تمثلت هذه الجهود في تحقيق إيرادات تشغيلية فاقت قيمتها العام المنصرم بنسبة بلغت 124 في المئة ، موزعة على إيرادات ناجمة عن بيع عقارات وأخرى ناجمة عن إيرادات تأجيرية من مشاريعها المدرة للدخل.

وحول النتائج المالية للشركة عن الاشهر التسعة الاولى من 2013 قال الصقعبي أن «دبي الاولى» تمكنت من تحقيق إيرادات بقيمة 4.4 مليون دينار مقارنة بـ1.98 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي، فيما بلغ صافي أرباح الشركة عن تلك الفترة نحو 2.017 مليون دينار مقارنة بـ 900 الف دينار خسارة في الفترة نفسها من العام الماضي، بينما بلغ إجمالي الايرادات الشاملة للشركة خلال الاشهر التسعة الاولى من 2013 نحو 2.7 مليون دينار مقارنة بـ 395 الف دينار خسارة في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأضاف الصقعبي أن النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة ترجع إلى نجاحها في استكمال وتسليم وبيع عدد كبير من وحداتها العقارية القائمة في دبي بقيمة فاقت 3.3 ملايين دينار، علاوة على إحرازها نسب إشغال عالية في مشاريعها المدرة للدخل على غرار مشروع سكاي جاردنز الواقع في مركز دبي المالي العالمي والذي حققت فيه الشركة نسبة إشغال فاقت الـ 83 في المئة بإيرادات تأجيرية للفترة فاقت مليون دينار.

«التجارة»: سامسونغ تعتذر للمستهلكين في السعودية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن شركة سامسونغ الكورية قدمت اعتذارها إلى المستهلكين في المملكة عن الإخفاقات التي صاحبت توفير خدمات ما بعد البيع مؤخرا في المملكة.

وأشارت وزارة التجارة في بيان لها على موقعها الإلكتروني إلى أن «الشركة الكورية أكدت في اجتماعها مع وزارة التجارة والصناعة على أن الاهتمام بالعملاء هو أحد مبادئها الأساسية، وأن الإخفاقات كانت نتيجة زيادة غير متوقعة في مبيعات منتجاتها، مؤكدة على أنها ستحقق وتبحث خلال 15 يوما في القضايا التي استعرضتها الوزارة في اجتماعها مع الشركة، وأنها ستتخذ الإجراءات التصحيحية مباشرة».

وكان وزير التجارة والصناعة اجتمع الأسبوع الماضي مع شركتي سامسونج و ال جي في مدينة سيؤول الكورية، وأكد في لقاءاته مع الشركتين على ضرورة تفعيل دور مكاتبهما في المملكة بما يضمن تحسين مستوى خدمات ما بعد البيع وزيادة نسبة رضا العملاء.

المتعاملون يترقبون نتائج الشركات

السوق السعودي يرتفع 2.35 في المئة خلال أسبوع

ارتفع مؤشر الأسهم المحلية خلال الأسبوع الماضي بنسبة 2.35 في المئة وصولاً 8170.75 نقطة، في الوقت الذي يترقب المتعاملون خلال الاسبوع الجاري، اعلان نتائج الشركات الكبرى وفي مقدمتها سابك وقطاع الاتصالات والكهرباء، وهي النتائج التي ستحدد اتجاه السوق.

وكان السوق قد أغلق بنهاية الأسبوع السابق لإجازة العيد عند 7982.95 نقطة، وتراجع في أسبوعه السابق 0.43 في المئة ، بخسارة تبلغ 34.82 نقطة. وإغلاق الأسبوع الماضي هو أعلى إغلاق أسبوعي منذ 22 أغسطس الماضي حيث انهى أسبوعه حينها عند 8192.39 نقطة.

وقال التقرير الاسبوعي ل«معلومات مباشر» ان زيادة المؤشر، جاءت بعد ارتفاع شبه جماعي لقطاعات السوق، حيث لم يتراجع سوى قطاع المصارف وبنسبة 1.28 في المئة ، بينما كان الأكثر ارتفاعا التجزئة بنسبة 6.93 في المئة ، تلاه البتروكيماويات بنسبة 5.43 في المئة ، والزراعة بنسبة 4.31 في المئة .

وتزامن ارتفاع المؤشر العام مصحوبا بارتفاع في حركة التداولات، حيث بلغت قيم التداولات 26.3 مليار ريال مقابل 21.9 مليار ريال الأسبوع قبل الماضي وبنسبة ارتفاع 2 في المئة ، وبلغت أحجام التداولات 1.12 مليار سهم مقابل 809.8 ملايين سهم الأسبوع قبل الماضي وبنسبة ارتفاع 3.87 في المئة .

وكان قطاع البتروكيماويات الأكثر استحواذا على نسبة من قيم التداولات ب25.47 في المئة ، تلاه التطوير العقاري ب 13.84 في المئة ، ثم المصارف ب 12.65 في المئة ، وكان البتروكيماويات كذلك هو الأكثر استحواذا على نسبة من الأحجام ب 23.7 في المئة ، تلاه التطوير العقاري ب 21.64 في المئة ، ثم المصارف ب 12.65 في المئة .

وارتفع من الأسهم خلال الأسبوع 149 سهما فقط في حين لم يتراجع سوى 5 أسهم فقط، وانهى كل من سهم «المملكة القابضة» و «السعودي للاستثمار» أسبوعهما عند نفس إغلاقات الأسبوع الماضي، وتصدرت أسهم البتروكيماويات الارتفاعات على رأسهم كيان السعودية ب 9.62 في المئة ، تلاه اللجين ب 7.47 في المئة ، ثم المتقدمة بـ 6.32 في المئة . وعلى الجانب الآخر كانت الأسهم المتراجعة هي: مصرف الراجحي بـ 1.93 في المئة ، تلاه البنك السعودي البريطاني ب 0.75 في المئة ، ثم العبد اللطيف بـ 0.45 في المئة ، والخزف ب 0.42 في المئة ، وأسمنت الجنوبية ب 0.23 في المئة . وعن القيمة السوقية فقد ارتفعت بنهاية الأسبوع الجاري إلى 1.63 تريليون ريال، مقابل 1.596 تريليون ريال الأسبوع الماضي، وبنسبة ارتفاع 2.17 في المئة .

متداولون يتابعون سوق الكويت

وول ستريت: الاندماج خيار يلوح أمام شركات الاتصالات الخليجية

قالت جريدة وول ستريت جورنال إن قطاع شركات الاتصالات في أوروبا جاهز للاندماج في لحظة من اللحظات، لكن الخطوة لم تحصل إلا الآن. في بداية العام الحالي، فقد وافقت شركة تليفونيكا على شراء وحدة الهواتف النقالة الألمانية التابعة لشركة رويال كي بي إن. ولطالما دعت رئيس الاتصالات في الاتحاد الأوروبي نيلي كوريس إلى إجراء هزة من أجل التغيير، وآخرها هذا الشهر. ولا يقتصر الأمر على الأسواق الأوروبية، إذ بدأت شركات الاتصالات في منطقة الخليج تتحدث هي الأخرى عن فكرة الاندماج.

إذ توقعت شركة اتصالات الإماراتية وأريدو القطرية، اللتان تعدان من أكبر المشغلين في الشرق الأوسط من حيث عدد الأسواق التي تخدمها، استمرار عمليات الاستحواذ والاندماج، بحيث لا يزيد عدد المشغلين في كل بلد على ثلاثة أو أربعة، الأمر الذي يقلص المنافسة في وقت ستدير شركات الاتصالات نمو إيرادات أقل من السابق.

من جهته، أكد الرئيس التنفيذي في شركة اتصالات أحمد جلفار، الأسبوع الماضي، أن هناك محادثات لشراء عمليات تشغيل شركة بهارتي ايرتيل في سريلانكا، الأمر الذي قد يقلص من عدد المشغلين في ذلك البلد إلى أربعة. الأمر ذاته ينطبق على شركة بي تي سي ال التي تديرها اتصالات، وقدمت عرضا للاستحواذ على شركة وارد تليكوم في باكستان، فيما لم يعلن عن حجم الصفقة، وفي حال إتمام الصفقة، سينقلص عدد المشغلين إلى أربعة، هذا وتجري شركة اتصالات محادثات حصرية مع شركة فيفندي إس إيه لشراء حصتها في اتصالات المغرب لقاء 4.2 مليارات يورو، وستحصل من خلال الاندماج على نصيب كبير من أسواق غرب إفريقيا.

وأضاف جلفار أن اندماج الأسواق أمر جيد، ويعم بالفائدة على الجميع، السوق الأميركية تعد الأكبر في العالم، وكان لديها العديد من المشغلين، الآن بعد الاندماج باتوا أربعة، وسرعان ما يصبحون ثلاثة، واعتقد أن جميع الأسواق في العالم ستندمج إلى مشغلين أو ثلاثة.

من ناحيتها، كانت شركة اريدو القطرية أقل مخاطرة من اتصالات الإماراتية، في استحواذ الأصول بالخارج، في بلدان تتواجد فيها بالأصل، وخرجت من المنافسة للحصول على أسهم اتصالات المغرب. ويعتقد الرئيس التنفيذي في شركة أريدو ناصر معرفية أن الاقتصاديات ذات الحجم تحققت من امتلاك الكثير من الأصول في شركات الاتصالات التي ستكتسب أهمية أكبر في غضون الأعوام الخمسة المقبلة، مع استحواذ شركات الإنترنت على الإيرادات التقليدية للمشغلين.

غرفة الرياض تعلن عن 652 وظيفة شاغرة بالقطاع الخاص

الرياض - «واس»: بدأ مركز التوظيف بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض امس إجراء المقابلات للراغبين ولمدة أسبوع في شغل 652 وظيفة ، مقسمة بين 554 وظيفة رجالية و 98 وظيفة نسائية ، وذلك بمقر الغرفة.

وتتمثل الوضائف المتاحة للحاصلين على شهادة المتوسط فما فوق 184 وظيفة ، في محاسب زبائن ، وأخصائي شؤون موظفين، وسائق نقل ثقيل، وبائع صالة ، وأمين صندوق، ومدخل بيانات، وأخصائي مبيعات ، ومنسق إنتاج ، وعلاقات حكومية ، ومحاسب زبائن، وموظف استقبال، ومأمور هاتف، ومندوب، ومسؤول توظيف ، ومحاسب مدير مبيعات ، فيما أتيحت الوظائف النسائية لنفس الشهادة الـ53 كعاملات إنتاج ، ومشرفات إنتاج ، وبائعات ، وكاشيرات ، وحراس أمن.

وحدد مركز التدريب والتوظيف بغرفة الرياض 19 وظيفة متاحة لشغلها بمن يحملون شهادة الابتدائي فما فوق في مجالات الأمن والسلامة ، وأخصائي دعم فني ، وخدمة عملاء على الهاتف، وعلاقات حكومية.

وينفذ مركز التدريب بالمقر الرئيس بالغرفة من جانب آخر عددا من الدبلومات والدورات التأهيلية للجنسين ، تبدأ يوم الأحد القادم ، فيما تتمثل الدورات والدبلومات المتاحة في دبلوم إدارة الموارد البشرية، ودبلوم إدارة الأعمال المصرفية والاستثمار ، ودبلوم إدارة المواد ، ودبلوم إدارة منشآت الأعمال، إلى جانب الدورات التدريبية والتأهيلية في المهارات الإدارية الأساسية للنساء المتمثلة في مهارات إدارة الوقت ، وإدارة الاجتماعات ، والإطار العام والأنشطة الأساسية للموارد البشرية ذهب ومجوهرات ، والمبيعات.

19مليار ريال أرباح «سابك» في تسعة أشهر

سابك السعودية

حققت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» أرباحا فصلية بلغت 6.47 مليارات ريال خلال الربع الثالث من العام الحالي 2013، وذلك بارتفاع نسبته 2.5 في المئة مع الربع الثالث من العام الماضي الذي بلغت أرباحه 6.3 مليارات ريال، فيما حققت أرباح الشركة نموا بـ7.12 في المئة مقارنة مع الربع السابق.

وعزت الشركة في بيان على موقع سوق الأسهم السعودية، سبب ارتفاع الأرباح خلال الربع الثالث من عام 2013، مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق إلى ارتفاع صافي الربح إلى زيادة الكميات المباعة وأسعار بيع بعض المنتجات وانخفاض تكلفة التمويل بالرغم من انخفاض الإيرادات الأخرى.

أما على مدار الأشهر التسعة الأولى من عام 2013، فقد نمت الأرباح بأقل من 1 في المئة لتبلغ 19.07 مليار ريال، مقارنة مع 18.89 مليار ريال لنفس الفترة من العام الماضي.

يذكر أن تقديرات المحللين لشركة «سابك» كانت تتوقع تحقيق الشركة أرباحا قدرها 6.5 مليارات ريال خلال الربع الثالث 2013، بواقع 2.17 ريال للسهم.

أرباح «صافولا» تتجاوز التوقعات

كشفت مجموعة صافولا عن نتائجها المالية المتميزة للربع الثالث من العام المالي 2013م، حيث حققت صافي ربح قدره 457.4 مليون ريال، مقابل 405.2 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 12.88 في المئة ، ومقابل 387.8 للربع السابق، وذلك بارتفاع قدره 17.95 في المئة ، ليصل بذلك صافي الربح لفترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي إلى 1.14 مليار ريال، مقابل 988.9 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 15.31 في المئة .

وصرح الدكتور عبدالرؤوف محمد منّاع - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة صافولا أن إجمالي الربح لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2013م بلغ 3.82 مليارات ريال، مقابل 3.38 مليارات ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 12.84 في المئة . كما وصل الربح التشغيلي لفترة التسعة أشهر إلى 2.01 مليار ريال مقابل 1.65 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 21.36 في المئة . هذا وقد بلغت ربحية السهم خلال تسعة أشهر 2.28 ريال مقابل 1.98 ريال للفترة المماثلة من العام السابق.

«كورت يارد ماريوت» يحتفل في الكويت بذكرى 30 عاماً على انطلاقته

من الاحتفال بالذكرى 30 على انطلاقة كورت يارد ماريوت

على مدي 30 عاماً، قدم كورت يارد ماريوت لضيوفه مكانا مميزا يلبي احتياجات السفر الخاصة التي تناسب أسلوب حياة كل واحد منهم، مع الجودة العالية التي يحبون التمتع بها في الأماكن المريحة التي يقصدونها حول العالم. وبدءا من أول فندق لها في اتلانتا، جورج في عام 1983 إلى أكثر من 900 فندق الآن في 37 بلدا، أقامت فنادق كورت يارد ماريوت أسبوعا من الاحتفالات لضيوفها ولموظفيها في جميع فنادقها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أسبوع من الاحتفالات المثيرة في الـ 264 غرفة في فندق كورت يارد ماريوت في وسط مدينة الكويت.

امتاز الفندق بأجوائه المفعمة بالمتعة مع التصاميم الرائعة والمفاجآت التي انتظرت الضيوف. إذ بدأ الضيوف الإحساس بيوم متألق لدى دخولهم، حيث وجدوا بالونات الهيليوم البرتقالية والبيضاء التي حولت مناطق لوبي الفندق والأماكن العامة، إلى جانب شاشة «LED» تشع بالأضواء البرتقالية والخضراء للإشارة إلى المناسبة الخاصة مع الألوان الرسمية للعلامة التجارية ، وتلقى أول 30 ضيف في الأسبوع قطع حلويات برتقالية وخضراء ملفوفة بشرائط جميلة وطبعة محدودة من أكواب القهوة التي تحمل علامة كورت يارد ماريوت التجارية، جنبا إلى جنب مع بطاقات ترحيب شخصية مصممة بشكل متميز من قبل مدير عام فنادق ماريوت الكويت السيد جورج عون.

الموظفين، إلى جانب عون ، اجتمعوا أيضاً للاستمتاع بحفل قطع كيكة الاحتفال والمعجنات. وامتازت صالة الموظفين بلافتة كبيرة معلقة تحمل رقم 30 وبصمات أيدي الموظفين بالألوان البرتقالية والخضراء، تذكيرا بالجهود المشتركة للموظفين. وقد زينت منطقة الكافتيريا و مكان الموظفين أيضا، بالألوان البرتقالية والخضراء. وقد قدمت هدايا قيمة، للموظفين بينما كان السحب على جوائز وهدايا مميزة أفضل وسيلة لشكر الموظفين على نجاح العلامة التجارية عالميا. وشملت الجوائز الكبرى قسائم وجبة وإقامة ليلة في الفندق بالإضافة إلى مفاجآت أخرى كثيرة. وفي هذه المناسبة، قال عون: « إنها تجربة ممتعة لنا عندما نقاسم فخرنا بالعلامة التجارية والفندق مع موظفينا وضيوفنا الأوفياء. ونحن نأمل مواصلة خدمة ضيوفنا بالنوعية والمستوى نفسهما، والمحافظة على تقديمهما لـ 30 سنة قادمة».